الاضطراب في القياس عند النحويين دراسة وصفية تحليلية

الكلمات المفتاحية : اضطراب ،قياس ، دراسة وصفية

م.د٠ إبراهيم عبدالله مراد

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Barham25@uomosul.edu.iq

الملخص

يحاولُ هذا البحث دراسة اضطراب النحويين في (القياس) بعدّه أصلاً من أصول النحو العربي دراسةً وصفية تحليلية ، إذ يحاول الكشف عن مذهب النحويين في الاحتكام الى هذا الأصل بعد التعريف به في اللغة والاصطلاح ، وبيان الخلط والتباين الذي ينتاب النحويين في القياس على الأصل المختلف فيه ، وتعدد المقيس عليه والمقيس واحد ، واضطراب النحويين في تحديد الأصل بين المقيس عليه والمقيس والعلاقة بينهما وغير ذلك من أنماط القياس وفروعه ممّا وقع فيه الخلط والاضطراب ، فضلا عن التمثيل بالمسائل النحوية المتعلقة بكل مبحث فيها ، ولعّل المسائل والشواهد والادلّة التي وردت في البحث كفيلة بتصديق وقوع الاضطراب في القياس عند النحويين ليتضح أنّ هذا الباب من أبواب الأصول النحوية بحاجة الى مراجعة ومزيد بحث وتأمل . ومن الله تعالى التوفيق والسداد .

المقدمة

إنّ مبحث القياس عند النحويين مبحث واسع جدًا تناوله كثير من الدارسين قديمًا وحديثًا ، فعرّفوه وفصّلوا في أقسامه وأركانه، وذكروا نشأته وتطوره والحاجة إليه .

والقياس لغة كما جاء في لسان العرب: ((قاسَ الشيء يَقيسُهُ قَيْسَـًا، واقتاسَهُ ، وقيّسَهُ إذا قَدّره على مثاله))[١] .

أمّا في الاصطلاح: فهو عند الرّماني (ت٣٨٤هـ):((الجمعُ بين أوّل وثانٍ يقتضيه، في صحّة الأول صحّة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأولّ))[٢] .

والقياس أيضًا: ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))[٣] .

والقياس مصطلح قديم ، ومفهوم ظهر مع البدايات الأولى لوضع أسس علم النحو، قال ابن سلاّم الجمحي (ت٢٣١هـ): ((وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ،

ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلي ... ثمّ كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعَجَ النحو ومدّ القياس والعلل ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء وبقي بعده بقاءً طويلا، وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريدًا للقياس))[٤].

ثمّ جاء بعدهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) الذي كان الغاية في مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، و كان سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه[٥] .

وقد كان سيبويه(ت١٨٠هـ) تلميذُ الخليل معتدّاً بالقياس كثيرًا ، إذ جاء في كثير من صفحات كتابه ذكر القياس ، فضلاً عن إفراد عنوانات في القياس ، من ذلك : (باب مجرى أيّ مضافًا على القياس)[٦] ، و(باب ما حذْفُ الياء والواو فيه القياس)[٧].

وممّا جاء في إشارته إلى القياس قوله: ((تقول: ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقًا. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يُعملونها في شيء. وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار))[٨] .

وغير ذلك من الإشارات الواضحة الدلالة على اعتماده القياس والاحتكام إليه في ضبط أحكام الكلام وقواعده .

وكان أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) من المولعين بالقياس والمتعلقين به لدرجة كبيرة. فقد دار حديث بين الشيخ وتلميذه في مسألة القياس، نقله ابن جني فقال:((قال لي أبو علي (رحمه الله) بحلب سنة ست وأربعين : أخطئ في خمسين مسألة ولا أخطئ في واحدة من القياس))[٩] .

وابن جنّي نفسه أفرد أبوابًا في خصائصه تحدث فيها عن القياس في بناء الحكم النحوي ، من ذلك (باب في جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه)[١٠] ، و(باب فيما يحكم به القياس ممّا لا يسوغ به النطق)[١١] .

ويكفي تعميمه للقياس قوله:((إنّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))[١٢].

فلمّا جاءت المائة الرابعة استتب القياس وبلغ ذروة مجده على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي اللذين نهضا به نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما . وبذلك استقرت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على ما تراه عند ابن جنّي الذي اعتمد على كتبه وآرائه معظم من جاء بعده من النحويين واللغويين كابن الأنباري والسيوطي [١٣] .

وهكذا توالت عناية النحويين بالقياس إلى يومنا هذا ، غير أنّ المدقق في منهج النحاة في تعاملهم مع القياس والاحتكام إليه يلحظ اضطرابًا فيه من عدّة وجوه سنأتي عليها، وممّا يؤيد اضطراب النحويين ههنا إشارة الدكتور إبراهيم السامرائي ، إذ يقول: ((إنّ الدارسين ليقفون على الاضطراب الذي يعتور النحاة الأوائل في تشددهم ومسارعتهم إلى التخطئة في كل ما ورد عن العرب ممّا لا يتفق وما قرروا من أصول))[١٤] ، وهذا يدلّ على أنّ ثمة اضطراب عند النحاة فيما نحن بصدده ـ أي احتكامهم إلى القياس ـ حقيقة لا يمكن إخفاؤه.

وقبل تبيين منهج النحويين في الاحتكام الى القياس لا بدّ من ذكر أركانه تذكيرًا بها ، قال السيوطي : ((للقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع ، وهو المقيس ، وحكم، وعلّة جامعة))[١٥] .

فمن أوجه تعامل النحويين في ذلك :

١. منهجهم في القياس على الأصل المختَلف فيه :

إنّ وجه الاضطراب هنا يكون في القياس على مقيس عليه مختَلف فيه ، فالنحوي حين يورد حكمًا فإنّه يستند إلى أدلّة استقرأها ، وثبت عنده الحكم لقناعته بالدليل عليه، ونحويّ آخر يذكر حكمًا آخر ويستند إلى أدلّة أخرى تبعًا لاستقرائه وثقافته ، وكل من أولئك يزعم أنّ قياسه صحيح ، ولكن ليس ثمة ضابط أو فيصل في هذه الحالة ، ولذا فإنّه يصعب الجزم أيّ رأي هو أولى وأصحّ . فكل نحويّ يستطيع أن يلحق المقيس بأي حكم بحسب ما يترجح لديه من أدلّة ، فضلا عن ذلك فإنّ صناعة الأدلة ومادتها من المسائل التي أثير حولها كلام كثير، ولاسيما الشواهد مختلفة الرواية، وهذا يفتح الباب أمام كثير من النحويين ليُلحقوا قياساتهم على ما يغلب ظنّهم فيه ويترجح عندهم الحكم لما يوافق مذهبهم ، فيكثر اضطرابهم

ولا بدّ من أمثلة توضح ما ذُكِر آنفًا ، فمن ذلك : إجازة بعض النحويين عمل (لكنْ) المخففة قياسًا على جواز إعمال (إنْ) المخففة ، فقالوا : ((تخفف لكنْ فلا تعمل أصلاً ... وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على إنْ وأنْ))[١٦].

إنّ إجازة يونس والأخفش ــ وهما عالمان كبيران ــ إعمال (لكنْ) يعدّ حكمًا نحويًا وقاعدة معتمدة ، ولكنهما مع ذلك قعدّا هذه القاعدة قياسًا على مقيس عليه

مختلف فيه أصلاً ، (فإنْ) المخففة مُختَلَف في إعمالها ، قال ابن هشام (ت٧٦١هـ) : ((أنْ تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفيين))[١٧] .

فالمقيس عليه هاهنا مُضطَرب فيه .

ومن أمثلة ذلك أيضاً استدلالهم على أنّ أداة الاستثناء (إلا) هي من عمل النصب في المستثنى قياسًا على حرف النداء (يا) التي تعمل في المنادى النصب[١٨] ، قال ابن جنّي :((وأمّا النكرة فمنصوبة بيا؛ لأنّه نابَ عن الفعل ، ألا ترى أنّ معناه أدعو زيدًا وأنادي زيدًا))[١٩] .

والاضطراب في ذلك أن يجعلوا المُختَلَف فيه مقيسًا عليه ، فحرف النداء (يا) لا يكون أصلاً يقاس عليه ؛ لأنّه حرف ، والأصل في الحرف ألّا يعمل ؛ ولأنّها لو عملت لكان لشبهها بالفعل وشبهها بالفعل ضعيف لقلّة حروفها [٢٠] .

فمسألة القياس على (يا) قياس على أصل مُختلف فيه ؛ لأنّ من يرى أنّ (يا) لا تعمل النصب في المنادى دليلهم حملها على الأصل ، والأصل في الحروف ألّا تعمل ، كما ذكر العكبري (ت٦١٦هـ) والذين يرون جواز إعمال (يا) النصب في المنادى فدليلهم أنّها أشبهت الفعل من ثلاثة أوجه ، منها أنّ معناها معنى الفعل ، وكذلك يعلق بها حرف الجر في قولهم : يا لزيد. وحرف الجرّ لا يتعلق إلّا بالفعل أو ما عمل عمله[٢١] .

وهكذا فإنّ لكلّ فريق أدلّته العقلية التي يعتمدها ، ولا يمكن الحكم على فساد رأي وصلاحية رأي آخر بصورة قطعية ؛ لأنّ أدلتهم أدلة عقلية خاضعة للاجتهاد ، وقد مرّ انّ أمور النحو أغلبها ظنّي ، ولا يمكن عدّ المقيس عليه في هذه الحالة متفقا عليه . ولذلك فإنّ القياس على الأصل المختلف فيه صورة من صور اضطرابهم (اي اختلافهم) في القياس .

المقيس واحد والمقيس عليه متعدد :

يستطيع النحوي بما يمتلكه من أدوات إيجاد علاقة بين المقيس والمقيس عليه عن طريق الشبه الذي يربط بينهما، أو العلّة أو غير ذلك، ولذا فإنّ من الطبيعي إلحاق المقيس بأكثر من مقيس عليه ما دامت هناك علاقة يجدها النحوي، أو يفسرها بحسب علميته وثروته اللغوية وما يحفظه من شواهد ، ومن أمثلة أقيسة النحاة في ذلك :

أ. اضطرب النحويون في القياس في عمل (لات) :

فمنهم من ذهب إلى أنّها تعمل عمل (إنّ) ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا مذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) ، ومنهم من يقيسها على (ليس) في العمل وهذا مذهب الجمهور[٢٢] .

فالمقيس (لات) واحد ، والمقيس عليه متعدد ، فمرّة قاسوا عملها على (إنّ)، ومرّة قاسوا عملها على (ليس) ، ولا يخفى الفارق في عمل الأداتين ، ولذا فإنّ هذا القياس مضطرب فيه عند النحاة ، وما يترتب عليه من أحكام نحوية مضطرب فيه أيضًا .

ب. اضطرابهم في قياس (نِعم وبئس) :

اضطرب بعض النحاة في قياسهم (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان[٢٣]، فذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما مستشهدين بقول العرب:(ما زيدٌ بنعمَ الرجلُ) ، واستدلّوا بقول الشاعر :

أ لستُ بنعم الجار يُؤلف بيته أخا قلّةٍ أو مُعدمُ المالِ مُصرما [٢٤]

وذكروا أدلّة أخرى قياسًا على ما يكون في الأسماء من علامات محاولين إثبات اسمية (نعم وبئس) .

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان مستدلين بذلك على عدّة أدلّة منها أنهما مبنيان على الفتح ، وأنّ التاء تلحقهما وهذه التاء يختص بها الفعل ، وغير ذلك من الأدلّة التي تنفي اسميتهما وتثبت فعليتهما .

ولا نستطيع الجزم أيّ الرأيين أصوب وأثبت ، فالنحويون قد اعتمدوا في قياسهم هذه المسألة مقيسًا عليه متعددًا ، والمقيس واحد (نعم وبئس) فمنهم من عدّها أسماء محتكمًا إلى انطباق علامات الاسم عليها، وإلى شواهد لغوية ، ومنهم من عدّها أفعالاً مستندًا إلى أدلّة وعلامات تنطبق في الأفعال. وهذا يسبب اضطرابًا، وعلى وفق ما مرّ فإنّه لا يمكن الوصول إلى نتيجة قطعية في المسألة ، فضلا عن ذلك فإنّ لكل من الأسماء والأفعال أحكامًا وخصائص مختلفة ، ومن ثمّ فإنّ قياس (نعم وبئس) عليهما يعدّ قياسًا لمقيس واحد على مقيس عليه متعدد بل متناقض ومتباعد ، وهذه صورة من صور الاضطراب عندهم في القياس .

ج. وممّا يمكن إدراجه تحت هذا النمط من الاضطراب في القياس: (إنّ) المؤكدة في تعمل النصب في الاسم عند الكوفيين ، ولا تعمل الرفع في الخبر ؛ لأنّهم أجمعوا على أنّ الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم ، وإنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل ، فهي فرع على الفعل ، وما دامت فرعًا عليه فهي أضعف منه ، ولذلك فهي لا تعمل في الخبر جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول [٢٥].

وأمّا البصريون فيرون أنها تعمل في الخبر الرفع ، واستدلّوا على ذلك بعدّة أمور، منها أنّها أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى، فلمّا أشبهت الفعل وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، ومرفوعها أشبه الفاعل ، ومنصوبها أشبه المفعول[٢٦] .

فالقياس في هذه المسألة عند البصريين يختلف عن قياس الكوفيين ، رغمًا من كون المقيس عليه واحدًا ؛ وذلك بسبب تعدد الاعتبارات التي يراعيها النحويون عند القياس، فتترتب بناءً على ذلك أحكام مختلفة تجعل الأمر يبدو متعدد المقيس عليه ، (فإنّ) تعمل النصب فقط عند الكوفيين ، وتعمل النصب والرفع عند البصريين ، مع كونها مقيسة على

الفعل عند كل منهما ، غير أنّ الكوفيين عدّوا قيامها بالرفع مساويًا للفعل ، وهذا لا يكون بحسب مذهبهم وقياسهم ، وأمّا البصريون فعدّوا ذلك مكملاً لقياسها على الفعل ، وليس تسوية به .

لا شك أنّ قياسهم وأحكامهم هذه تورد نتائج مضطربًا فيها ، فالخبر على قول الكوفيين مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (إنّ) ، وعند البصريين يرفع بـ(إنّ) .

إنّ قضية تعدد القياس وتعارضه واضطرابه قضية قديمة متأصلة في الدرس النحوي ، وقد وردت الإشارة إليها في أكثر من موضع ، فقال الانباري (ت٥٧٧هـ): ((إعلم أنّ القياسين إذا تعارضا أُخِذ بأرجحهما ، وهو أن يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس))[٢٧] .

وعلى وفق ما مرّ فإنّ مسألة ترجيح قياس على قياس إن تعارضا لايمكن البتّ بها والجزم ، لأنّ النحاة لم يتفقوا في كثير من مسائل النحو ، فكلّ نحوي يدلي بأدلته القياسية العقلية التي تجعله مقتنعًا بما يذهب إليه ، وبذلك تتعدد الآراء وتضطرب في أغلب المسائل النحوية وتفريعاتها ، ولا سيما إذا وضعنا بالحسبان تعدد اللهجات واختلاف اللغات عند قياساتهم .

ويذهب ابن جنّي إلى أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحضره عليهم ؛ فلغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأنّ لكلّ واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ، ويُخلد إلى مثله ، وليس تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنّها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما على أختها ، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها ، وأشدّ أُنسًا بها [٢٨] .

٢. الاضطراب في تحديد الكمّ بالنسبة إلى المقيس عليه ومنهج النحاة في التعامل معه:

إنّ المعيار المعتمد عند النحويين بالنسبة إلى المقيس عليه هو الكثرة ، والخارج من حدّ القلّة أو الندرة أو الشذوذ . وهذا هو الأصل المعتدّ به في أي قياس يحتكمون إليه، ((روي أنّ أبا عمرو بن العلاء سأله سائل قائلا: خبّرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية أيدخل فيه

كلام العرب كلّه ؟ فقال: لا، قال : فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجّة ؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات))[٢٩].

والشاهد في هذه الرواية ـ إن صحت ـ هو اعتماده معيار الكثرة في القياس، قال: (أعمل على الأكثر) .

إنّ مفهوم الكثرة والقلّة عند النحاة مفهوم مبهم فليس ثمّة حدود واضحة تمنع اللبس ، فضلاً عن ذلك فإنّه لا يوجد تحديد كمّي لما يجب أن يكون عليه إطلاقهم (كثير) أو (قليل). فالقياس اللغوي حمل كلمة على نظيرها في حكم ما. و يحمل على هذا النظير إذا لم يوجد ما يعارضه البتة . فيقاس على هذا النظير ولو كان فذًا ، أو وجد المعارض له ولكنّه قليل نادر ، والآخر كثير شائع فيقاس على الكثير ، ويسمى الذي حمل على الكثير مقيسًا ، أو قياسيًا ، ويُحفظ ما سُمع من القليل ، ولا يقيسون عليه ، ويسمونه : شاذًا ، وقد يوصف بالسماعيّ أيضًا . ويقال للقياسي: الأصل ، والمطّرد ، والكثير ، والأكثر ، والغالب ، وأشباهها مما يفيد القلة والضعف أيضًا . ولم يذكروا حدّ القلّة والكثرة ، ولا وصفوا واحدًا منهما وصفًا يزيل عنه الإبهام والغموض فمتى نقول عن النظائر إنها كثيرة يقاس عليها، أو قليلة لا يقاس عليها ؟ ما الفيصل الذي نحتكم إليه في أمر هذه الكثرة والقلة ؟ أتكون الكثرة بثلاث ، أم بأربع ، أم بعشر، أم بخمسين ، أم بمائة ، أم بألف ، أم بماذا؟ لا جواب إلّا الكثرة والقلّة وكفى[٣٠] .

إنّ هذه الأسئلة التي مشروعة غايتها معرفة الضوابط التي يعتمدها النحويون على وجه الدقّة في إصدار أحكامهم وتقعيد قواعدهم .

لقد حاول ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) وضع تصوّر واضح وإجابات وافية لذلك من قبل؛ فقد أورد السيوطي (ت٩١١هـ) نصّاً لابن هشام في الاقتراح ، وفي المزهر ، يقول فيه: ((وقال الشيخ جمال الدين ابن هشام: إعلم أنهم يستعملون غالبًا ، وكثيرًا ، ونادرًا ، وقليلًا ،ومطردًا . فالمطّرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يختلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل .

فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير، لاغالب، والثلاثة قليل ، والواحد نادر))[٣١] .

لقد كان المعيار الذي احتكم إليه النحاة ، وهو مقياس الكثرة والقلّة ، وجعله المعوّل عليه في التقعيد وضبط أحكام اللغة مدعاة إلى الاضطراب ؛ وذلك لأنّ الأصل في أقيسة النحاة أن يكون مصدرها كلام العرب الموصوف بالفصاحة ، وذلك من عدّة أمور، أولها: أنّه لا يمكن على وجه الدقة والضبط الوصول إلى تحديد كمّي لمفهومي الكثرة والقلة ، ولا سيما أنّ مراحل نشأة النحو وتطوره مرّت بأطوار كان أولها يقوم على جهود فردية في استقراء كلام العرب ، ولا شكّ في أنّ هذه الجهود الفردية تقوم أساسًا على ثقافة النحوي وفكره وطريقته ، وما استطاع جمعه من مادة لغوية والاطلاع عليها ، وما يعتمده في فرز المادة اللغوية على أساس الكثرة والقلّة ، فما يراه نحوي كثيرًا يستوجب القياس عليه يراه نحوي آخر قليلاً لا يجوز القياس عليه .

والأمر الآخر أنّ أحدًا لم يُشر إلى المقصود بالكثرة والقلّة مما استقروه ، هل يراد به استعمال المتكلمين وأعدادهم كأفراد ، أم على مستوى القبائل العربية على اختلاف لهجاتها بعامّة ؟

ومن مظاهر اضطرابهم أيضًا أنّهم حين وضعوا قواعدهم فإنّهم وضعوها على أساس الاستقراء وكان مصدرهم السماع ، وقد عرفوا السماع بأنّه : ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة))[٣٢] .

فاشترطوا خروجه عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة ـ التي لم يضعوا لها ضابطًا محددًا لاعتمادها ـ ولكنهم في الوقت نفسه أجازوا القياس على القليل ، ومنعوا القياس على الكثير !

قال ابن جنّي في باب (جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه): ((هذا باب ظاهره ـ إلى أن تعرف صورته ـ ظاهر التناقض ؛ إلا أنّه مع تأمّله صحيح؛ وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنّه ليس بقياس))[٣٣] .

ويرى السيوطي أن ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس . ويُمتَنع على الكثير لمخالفته له [٣٤] .

كيف يكون ما خرج عن حدّ القلّة لا يقاس عليه ، وما دخل فيها يقاس عليه ؟

أعتقد أنّ كلاً من ابن جنّي والسيوطي أدركا هذا التناقض والاضطراب فأرادا أن يسوغا اضطراب النحويين في قياسهم على القليل الذي يصل إلى حدّ الندرة وامتناعهم عن القياس على ما كثُر وشاع . فمن أمثلة قياسهم على القليل النادر ((قولهم في النسب إلى شنوءة : شنئي ، فلك أن تقول في ركوبة : رَكَبي ، وفي حلوبة : حلبيّ ، وفي قَتوبة : قتبي ، قياسًا على شَنَئي))[٣٥] .

فهم جعلوا اللفظة الواحدة ــ بحسب قولهم ــ التي لم تخرج عن حدّ القلّة ، أو قُلْ حدّ الندرة مقيسًا عليه ، في حين نلحظ أنّهم لم يقيسوا على الوارد الكثير، وأمّا ما هو أكثر من باب شنئي ، ولا يجوز القياس عليه فقولهم في ثقيف وقريش وسُلَيم : ثقفي وقرشي وسلمي ، ولم يُجز النحاة القياس على هذا على الرغم من أنّه أكثر من (شنئي) ، فلا يجيزون في (سعيد) : سعدي ولا في (كريم) : كرمي [٣٦].

نخلص بذلك أنّ النحاة لم يقيسوا على المسموع الكثير كثرة تخرجه من حدّ القلّة والشذوذ مع كون مصدره فصيح كلام العرب واستعمالهم ، في حين يقيسون على المثال الواحد فقط .

وهذا برأيي اضطراب في التعامل مع القياس .

٣. اضطراب النحاة في تحديد الأصل بين المقيس عليه والمقيس والعلاقة بينهما:

المقيس عليه والمقيس ركنان من أركان القياس ، وقد سمّى النحاة المقيس عليه (الأصل) ، وسمّوا المقيس (الفرع)[٣٧] ، وأشاروا في كثير من المواضع إلى أنّ الفرع أقلّ مرتبة من الأصل ، وأنّ الفرع لا يقوى قوّته ولا يجوز أن يتساوى الفرع والأصل ، قال سيبويه (ت١٨٠هـ) ـ رحمه الله ـ:((وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله))[٣٨].

وقال ابن السراج (ت٣١٦هـ) : ((يجوز عندي في شعر أن ترفع أنت بضارب وتقيمه مقام الفعل .... ولا يحسن عندي في ضرورة لأنّه ليس بفعل وإنّما هو مشبه بالفعل ، وما شبّه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوّته))[٣٩] . في إشارة إلى قوة الأصل .

وقال الانباري (ت٥٧٧هـ) : ((إذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شكّ في أنّ المشبّه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا إنّه يتحمل الضمير في كل حالة .... لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول))[٤٠] .

وقال في موضع آخر مثل قوله هذا : ((الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول))[٤١].

وهذا يعني أنّ المقيس عليه (الأصل) هو الأقوى والأثبت في الحكم ، وأنّ المقيس (الفرع) يكون ـ أبدًا ـ دون المقيس عليه في أحكامه ، وتصريفاته ، وما يترتب عليه مما مُنح له تشبيهًا بالمقيس عليه ، وهم يدركون جيدًا أنّ الفرع لا يرقى إلى قوة الأصل ولا يتساوى معه، والدليل على ذلك تأكيدهم (أنّ الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول).

ولكنّهم اضطربوا (اي اختلفوا) في هذه القضية ، فأجازوا للفرع (المقيس) أن يكون (أصلاً) أو (مقيسًا عليه) ، وحطّوا من درجة الأصل (المقيس عليه) فصار (فرعًا) أو (مقيسًا)، فما كان فرعًا صار أصلاً ، وما كان أصلاً صار فرعًا ، ويقاس (الأصل) على وفق هذا على ما كان فرعًا له .

قال ابن جنّي : ((وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل))[٤٢].

ثمّ ذكر مسألة إجازة سيبويه في قولهم : هذا الحسن الوجه ، وغيرها من المسائل التي تندرج تحت هذا الباب ، فقال : ((ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجرّ في الوجه من موضعين ، أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنّما جاز فيه الجرّ تشبيهًا له بالحسن الوجه)) [٤٣] .

والحقّ أنّ سيبويه ذكر هذه المسألة (الضارب الوجه) في عدّة مواضع[٤٤] في الكتاب، فقال في باب (من اسم الفاعل [الذي] جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعلُ كان نكرةً منونًا) قال: ((وقال قوم من العرب تُرضى عربيّتهم: هذا الضارب الرجل، شبّهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنّه اسم، وقد يَجرُّ كما يَجرُّ ويَنصِبُ أيضًا كما يَنصِبُ))[٤٥] .

فالنحاة يجيزون لأحكام المقيس عليه أن تصير إلى المقيس وأن تجري أحكام المقيس على المقيس عليه ، وعلّلوا ذلك بقوة الشبه بينهما، وذهب ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): إلى أن الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه ، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر [٤٦] .

ولكن (قوة الشبه) التي سوغوا بها تبادل الأحكام بين الأصل والفرع إنّما هي أمر يصعب ضبطه وتحديده ، فهذه تقوم على اجتهادات شخصية تعتمد على فهم النحوي لقوة الشبه ، فما كان عند نحوي شبها قويا يرقى إلى استيفاء الفرع شروط الأصل والقياس عليه قد يكون عند نحوي آخر ضعيفًا لا يرقى إلى القياس عليه .

قال ابن يعيش: ((الشبه إذا قوي أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلمّا كان أعمّ كان أضعف))[٤٧] .

إنّ مسألة القوة والضعف التي أشار إليها ابن يعيش إنّما هي مسألة خاضعة للاجتهاد الشخصي، فلا يوجد ضابط أو قاعدة واضحة تبيّن حدود كل من القوة والضعف .

وختام القول إنّ النحويين اضطربوا (اي خلطوا) في مسألة التعامل مع المقيس عليه والمقيس وجعل أحدهما أصلاً والأخر فرعًا تارةً والعكس تارة أخرى بحجة شيوع الفرع وتمكّنه ، فإذا كان الفرع أشبه الأصل وشاع استعماله عندهم وكثر، ودعت الحاجة إلى جعله أصلاً وقياس الأصل (الأصلي) عليه إذن لِمَ لا يكون كلّ منهما أصلاً له استعمالاته ؟ فيكون كل منهما أصلاً مستقلاً بنفسه يوجب القياس عليه ؟!

أمّا بعد فلا يقتصر اضطراب النحويين على ما ذكر في هذا الأصل (القياس)، إذ قد يكون ثمة اضطراب يتعلق بالسماع ، واضطراب يتعلق بعلاقة العلة بالحكم ، أو الاضطراب المتعلق باستصحاب الحال ، أو اضطراب يتعلق بطبيعة العلة ، أو غير ذلك ممّا يستدعي الوقف عنده والبحث فيه وكشفه ، غير أنّ البحث اقتصر على ما مرّ ذكره لبيان أمثلة الاضطراب في بعض أصول النحو ، فكانت أمثلة لبيان أوجه ذلك فيها ، ولعلّ الدراسات القادمة ستكشف عن مظاهرها في غير ما ذكر .

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله على عظيم فضله وجميل إفضاله ، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله . أما بعد ، فقد أُنجز بعون الله تعالى هذا البحث الذي نوقشت فيه مسألة الاضطراب في القياس عند النحويين ، رُكز في كثير منها على الفكر النحوي ومنهج النحويين في الاحتكام الى القياس وطريقة تفكيرهم في استنباط الاحكام النحوية ، فقد برزت ظاهرة الاضطراب النحوي التي يراد بها تعدد رأي العالم في مسألة من مسائل النحو أو اختلاف أصل من الأصول النحوية عند العالم نفسه أو عند عدد من العلماء لسبب ما بزيادة ألفاظ على النص أو إنقاصها وله عدّة صور ، وظهرت تلك الظاهرة (الاضطراب) جليّة واضحة في أصل من أصول النحو وهو القياس فضلا عن وجودها في أبواب النحو الأخرى وأصوله.

ويمكن إجمال نتائج البحث بالقول إنّ مظاهر الاضطراب في القياس اتسمت بعدّة انماط منها:

١. أنّ المعيار المعتدّ به عند النحويين بالنسبة للمقيس عليه هو الكثرة من حيث الكم ولكنهم قاسوا على المثال الواحد وتركوا القياس على المتعدد ، وقد مثّل لذلك بمسائل تبيّن الخلط والاضطراب الذي وقع فيه النحاة .

٢. أجاز النحويون للفرع (المقيس) أن يكون (أصلاً) أو (مقيسًا عليه) ، وهذا الأمر يورث الوهم والخلط في صياغة القاعدة النحوية وتأصيلها .

٣. حطّ بعض النحاة من درجة الأصل (المقيس عليه) فصار (فرعًا) أو (مقيسًا) والأولى أن تبقى مكانة الأصل أعلى رتبة ، إذ عليه يقاس وعلى منواله تصاغ القاعدة .

٤. أنّ النحاة لم يقيسوا على المسموع الكثير كثرة تخرجه من حدّ القلة والشذوذ مع كون مصدره من فصيح كلام العرب واستعمالهم ، في حين يقيسون على المثال الواحد.

وبعد فهذا ما تيسّر لي تقديمه وما توفيقي الا بالله وحده وهو تعالى أعلم ، وأجل وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم .

Abstract

Disturbances in measurement when grammarians are an analytical descriptive study

Key words: perturbation, measurement, descriptive study

M.D. 0 Ibrahim Abdullah Murad

University of Mosul / College of Education for the Humanities

This research attempts to study one of the origins of Arabic grammar in an analytical study, which is the study of measurement, as it tries to uncover the disorder of the grammarians in referring to this origin after defining it in language and convention, and showing the confusion and disparity that the grammarians have in the analogy on the different origin, and the multiplicity of the standard on it. The measure is the same, and the grammarians are confused in determining the origin between the measured and the measurer, and the relationship between them and other types of measurement and its branches, which have caused confusion and disturbance, as well as the representation of the grammatical issues related to each topic in it, and the issues, evidence and evidence mentioned in the research are sufficient to certify the occurrence of the disturbance in the measurement For grammarians, it becomes clear that this section of grammatical principles needs to be reviewed and further researched and contemplated.

الهوامش :

١- لسان العرب (قيس) : ٤٢ / ٣٧٩٣

٢ – كتاب الحدود في النحو للرماني ، تحقيق بتول قاسم ، نشر في مجلة المورد العراقية ، العدد الأول ، مج ٢٣، عدد ١ ، ١٩٩٥

٣ – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٩٣

٤ – طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٢ و ١٤

٥ – ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٥٧ ، والخصائص : ١ / ٣٦١

٦ – الكتاب :١/ ٤٠٣

٧ – المصدر نفسه : ٣ / ٣٣٩

٨ – المصدر نفسه: ١ / ٥٧

٩ – الخصائص : ٢ / ٨٨

١٠ – المصدر نفسه : ١ / ١١٥

١١ – المصدر نفسه : ٢ / ٤٩٣

١٢ – المصدر نفسه : ٢ / ٨٨

١٣ – ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٢٣١

١٤ – المدارس النحوية أسطورة وواقع : ٢٤

١٥ – الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٠٨

١٦ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١ / ٤٥٧

١٧ – مغني اللبيب : ١ / ٣١

١٨ – ينظر : الإغراب في جدل الإعراب : ١٢٤

١٩ – اللمع في العربية : ٧٩

٢٠ – ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٢٩

٢١ – ينظر : المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

٢٢ – ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٨٢

٢٣ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٩٧

٢٤ – البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، ورواية الشطر الثاني في الديوان : لذي العرف ذا مالٍ كثير ومعدما ، ديوان حسان بن ثابت : ١٨

٢٥ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ١٧٦

٢٦ – ينظر : المصدر نفسه : ١ /١٧٨ ، وينظر : الإغراب في جدل الإعراب : ١٣٩

٢٧ – الإغراب في جدل الإعراب : ١٣٨

٢٨ – ينظر : الخصائص : ٢ / ١٠

٢٩ – من أسرار اللغة : ١١

٣٠ – ينظر : رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : ٣١ – ٣٢

٣١ – الاقتراح في علم أصول النحو : ١١٤ ، وينظر : المزهر : ١ / ٢٣٤ ، ولم أعثر على نص ابن هشام في كتبه المطبوعة التي بين يدّي.

٣٢ – الاقتراح في علم أصول النحو : ١٨٠.

٣٣ – الخصائص : ١ / ١١٥

٣٤ – ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٢١٦

٣٥ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٣٦ – ينظر : الخصائص : ١/ ١١٦ ، وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٢١٩

٣٧ – الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٠٨

٣٨ – الكتاب : ١ / ١٨٢

٣٩ – الأصول في النحو : ٢ / ٣٥٢

٤٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ /٥٩ – ٦٠

٤١ – المصدر نفسه : ١/ ٢٢٩

٤٢ – الخصائص : ١ / ٣٠٣

٤٣ – المصدر نفسه : ١ / ٣٠٣ – ٣٠٤ ، وينظر الكتاب : ١ / ٢٠١

٤٤ – ينظر الكتاب : ١ / ١٩٣ ، ١ / ٢٠٠ ، ١ / ٤٢٩ ، ٢ /٢٥

٤٥ – الكتاب : ١ / ١٨٢

٤٦ – ينظر : شرح المفصل : ١ / ٥٨

٤٧ – شرح المفصل : ١ / ٥٨

المصادر

- الأصول في النحو ،لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ) ، بتحقيق: د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، د. ت .
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن ابن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، بتحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، قرأه وعلّق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ـ مصر ، ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ـــ مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، ط٤ .
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، شرحه وحقق هوامشه : عبد مهنا ، دار الكتب العلمية ن بيروت ـ لبنان ، ط٢ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤ م .
- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ، تأليف عباس حسن ، مطبعة العالم العربي، القاهرة ، ١٣٧١هـ ـ١٩٥١م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤ م .
- شرح المفصل ، لموفق الدّين بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلاّم الجمحي (ت٢٣١هـ) ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بجدة ، مطبعة المدني/ المؤسسة السعودية بمصر. د. ت

- الكتاب، كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، بتحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، سوريا ــ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥ م .
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ) ، بتحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف – القاهرة، د.ت
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق: د. سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ـ عمّان ، ١٩٨٨ م .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، ط١، ١٩٨٧م .
- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه : محمد أحمد جاد المولى و محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، ط٣، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١ م .
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة، ط٦، ١٩٧٨م.

- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لجلال الدين بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، بتحقيق : احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــ لبنان، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

المجلات :

- مجلة المورد ، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الإعلام ـــ بغداد ، دار الحرية للطباعة ـــ بغداد ، ودار الجاحظ ـــ بغداد ، العدد الأول ، المجلد٢٣ ، ١٩٩٥. (تحقيق كتاب الحدود للرماني) ، بتول قاسم .